مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد العاشر ـ العدد الأول ـ 2025 ـ الصفحات (412- 432)
ISSN3005-3900

تقييم استراتيجيات الإنتاج الزراعي في ليبيا باستخدام مفاهيم تقييم السياسات (1980 – 2020)

عبد الوهاب أبوبكر الأزرق [1]*، ميسون عبد المجيد رمضان [2]،فادية علي بن عمار [3]

[1] قسم البيئة والموارد الطبيعية ، كلية الزراعة ، جامعة الزيتونة ، ترهونة، ليبيا
[3.2] قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة ، جامعة طرابلس ، طرابلس، ليبيا
a.alazragh@azu.edu.ly

Evaluation of Agricultural Production Strategies in Libya Using Policy Evaluation Concepts (1980–2020)

Abdoulwahab Aboubakr Alazragh [1]*, Maysoun Abdulmajid Ramadhan [2], Fadia Ali Ben Ammar [3]

[1] Department of Environment and Natural Resources, Faculty of Agriculture, Al-Zaytouna University, Tarhuna, Libya
[2.3] Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, University of Tripoli, Tripoli, Libya

تاريخ الاستلام: 01-01-2025 تاريخ القبول: 05-02-2025 تاريخ النشر: 12-02-2025

الملخص:

من خلال الدراسة يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي تزايدت من عام 1980 حتى عام 1988 بمعدل زيادة يقدر 2.09% وهذه الزيادة ترجح لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، ومن ثم حدث انخفاض بسيط لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي لأعوام 1989 و 1990 ومن ثم البدء في الارتفاع ليصل أقصى مساهمة للزراعة في الناتج المحلى الإجمالي خلال العقود الأربعة الماضية في عام 1998 بحوالي 10.6% بمعدل زيادة يقدر بـ 0.83 % بين عامي 1990 و 1998، وهذا يعطي مؤشر للنجاح النسبي خلال الفترة (1990 – 1998) في رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وبهذا يمكن أن تكون السياسة الزراعية نجحت في رفع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلى، إلا أنها لم تنجح في رفعها إلى نسبة كبيرة يمكن الاعتماد عليها كإحدى دعائم الاقتصاد القومي، وخلال السنوات التالية حدث انخفاض في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من عام 1998 إلى سنة 2008 من حوالي 10.6% إلى حدود 2.09 % ، وبعد ذلك حدثت تذبذبات في مساهمة القطاع الزراعي الليبي في الناتج الإجمالي بين الانخفاض والارتفاع بين عامي (2008 – 2017) وبداية من سنة 2017 حدث انخفاض حاد في مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي إلى أن استقر عند 0.03 % في عامين 2019 و 2020، ويعزى ذلك إلى الوضع الأمني للبلاد، واتخذت معادلة الاتجاه العام للناتج الزراعي للفترة (1980 – 2020) اتجاها تصاعديا مقداره 18.045 مليون دينار، ومعامل الارتباط في حدود 0.4054 وهي علاقة ارتباط طردية أقل من المتوسط، و من خلال معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين الناتج الزراعي والناتج المحلي للفترة (1980 – 2000) يلاحظ وجود علاقة طردية بين الناتج الزراعي الليبي والناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.12328) وأيضا يلاحظ عدم وجود ناتج زراعي يتحقق في حالة عدم وجود ناتج محلي يتحقق ،بمعنى وجود عجز في الناتج الزراعي مقداره 530.389 مليون دينار وكانت حوالي 74.4% من التغيرات التي تحدث في الناتج الزراعي بسبب معامل النمو في الناتج الإجمالي ومن هنا يمكن استنتاج أنه خلال الفترة الأولى (1980 – 2000) كان الإنتاج الزراعي يعتمد بمقدار كبير على ما يتحقق من ناتج محلي إجمالي وهي تلك السنوات التي كانت الدولة الليبية تعتمد على النظام الاشتراكي، وكانت معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين الناتج الزراعي والناتج المحلي للفترة الثانية (2001 - 2020) تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الناتج الزراعي الليبي والناتج المحلي الإجمالي بمقدار(0.001147-) وأيضا يلاحظ وجود ناتج زراعي يتحقق في حالة عدم وجود ناتج محلي، وعند حساب معامل الارتباط نجده في حدود **(0.4866 -)** وهي علاقة ارتباط عكسية، ومن هنا يمكن استنتاج أنه خلال الفترة الثانية كان الإنتاج الزراعي لا يعتمد بمقدار كبير على ما يتحقق من ناتج محلي إجمالي وهي تلك السنوات التي كانت الدولة الليبية تعتمد على النظام الرأسمالي.

ويلاحظ حدوث تغيرات في الإنتاج وأيضا الإنتاجية للهكتار لعدد من المحاصيل (الحبوب، البقوليات، الخضر والفواكه)،حيث يلاحظ حدوث ارتفاع في الإنتاج من الحبوب من 241.05 ألف طن إلى حوالي 388.18 ألف طن، أما فيما يخص الإنتاجية فقد ارتفعت من حدود 668.97 كجم للهكتار من متوسط الفترة (1980 – 1990) إلى 1081.67 كجم للهكتار لمتوسط الفترة (2010 – 2020) بنسبة ارتفاع تصل إلى 58.70% ، وبالنسبة لمحاصيل البقوليات حدث انخفاض في انتاجها من حوالي 19.52 ألف طن بمتوسط الفترة (1980 – 1990) إلى حدود 13.90 الف طن بمتوسط الفترة (2010 – 2020) بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 10.84% ، فيما ارتفعت الإنتاجية من 1222 كجم للهكتار إلى 5346.15 كجم للهكتار خلال نفس الفترة، وفيما يخص محاصيل الخضر فقد ارتفعت الإنتاجية خلال فترة الدراسة بنسبة تقدر بحوالي 75.08% ، واخيراً فيما يخص محصول الفواكه فقد كان هناك تذبذب بين فترات الدراسة وبصورة عامة فقد حدث انخفاض خلال الفترة (1980 – 2020) من 406.51 ألف طن إلى 397.95 ألف طن بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 2.11% وأيضا حدث انخفاض في الإنتاجية بمقدار 80.81%.

ويلاحظ حدوث زيادة في إجمالي الرقعة المزروعة بمعدل زيادة يقدر بحوالي 12.73% خلال الفترة (1980 – 2020)، وكانت نسبة النمو للرقعة المزروعة تقدر بحوالي 0.655% وبمتوسط متغير مقداره 7.659 ألف هكتار، وفيما يخص معادلة الاتجاه العام للرقعة الزراعية اتخذ اتجاها تصاعديا مقداره 14.59 ألف هكتار، مما يوضح فشل السياسات الزراعية في زيادة الرقعة الزراعية خلال أربعة عقود بنسبة تتماشي مع الانفاق على القطاع الزراعي، ويلاحظ انخفاض في إنتاج اللحوم من الأبقار خلال فترة الدراسة بحوالي 85.93%، وفيما يخص الإنتاج من اللحوم الحمراء (الأغنام والماعز) فقد انخفض بنسبة 22.38% خلال نفس الفترة، واخيرا حدث زيادة في الإنتاج من لحوم الابل بنسبة زيادة تقدر بحوالي 489%، ويمكن استنتاج فشل السياسة الزراعية في زيادة الإنتاج من لحوم الابقار واللحوم الحمراء خلال فترة الدراسة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار تلك اللحوم بنسب عالية تفوق أربعة اضعاف.

وفيما يخص تطورات التجارة الخارجية وهو الفرق بين الصادرات والواردات الزراعية خلال فترة الدراسة (1980 – 2020) حيث العجز في ميزان التجارة الخارجية بدء في الارتفاع من حوالي 979.150 مليون دولار من سنة 1980 إلى 3362.30. مليون دولار عام 2020 وبلغت أقل قيمة للعجز سنة 1999 حيث كانت 441.92 مليون دولار وكانت أكبر قيمة عام 2015 حيث بلغت 3872.00 مليون دولار، ولقد تزايدت قيمة الصادرات الزراعية من 9.05 مليون دولار سنة 1980 إلى حوالي 36.00 مليون دولار سنة 2020 بنسبة زيادة تقدر بحوالي 297.79% وفيما يخص الواردات الزراعية فقد تزايدت الواردات من حوالي 979.150 مليون دولار سنة 1980 إلى حوالي 3362.30 مليون دولار سنة 2020 بمعدل زيادة يقدر بحوالي 243.39%، وكانت معادلة الاتجاه العام للموازنة الزراعية اتخذ اتجاها تصاعديا مقداره **52.47** مليون دولار سنوياً وهو يمثل العجز في الموازنة الزراعية حيث كان هناك عجز للميزان التجاري للتجارة الخارجية الزراعية لجميع سنوات الدراسة وكان المتوسط الحسابي للعجز في الميزان الزراعي مقداره **1736.919** وكانت نسبة النمو في الميزان التجاري الزراعي تقدر بحوالي 2.6% وبمتوسط متغير مقداره 7.347 مليون دولار.

الكلمات الدالة: استراتيجيات ، الانتاج الزراعي ، الزراعة في ليبيا ، تحليل السياسات الزراعية ، تقييم السياسات.

Abstract:

Through the study, it can be noted that the percentage of agricultural output contribution to the GDP increased from 1980 to 1988 at an increase rate estimated at 2.09%. This increase is attributed to a decrease in the GDP during the same period. Then, there was a slight decrease in the contribution of agricultural output to the GDP for the years 1989 and 1990, and then it began to rise to reach the maximum contribution of agriculture to the GDP during the past four decades in 1998 at about 10.6% at an increase rate estimated at 0.83% between 1990 and 1998. This gives an indication of the relative success during the period (1990-1998) in raising the contribution of the agricultural sector to the GDP. Thus, the agricultural policy may have succeeded in raising the percentage of agriculture's contribution to the GDP, but it did not succeed in raising it to a large percentage that could be relied upon as one of the pillars of the national economy. During the following years, there was a decrease in the percentage of agriculture's contribution to the GDP from 1998 to 2008 from About 10.6% to 2.09%, and then there were fluctuations in the contribution of the Libyan agricultural sector to the gross domestic product between decline and increase between the years (2008 - 2017) and starting from the year 2017 there was a sharp decline in the contribution of agriculture to the gross domestic product until it stabilized at 0.03%

in the years 2019 and 2020, and this is attributed to the security situation in the country, and the equation of the general trend of agricultural production for the period (1980 - 2020) took an upward trend of 18.045 million dinars, and the correlation coefficient is within the limits of 0.4054, which is a direct correlation relationship below the average, and through the equation of the general trend of the relationship between agricultural production and domestic production for the period (1980 - 2000), it is noted that there is a direct relationship between Libyan agricultural production and domestic production by an amount of (0.12328) and it is also noted that there is no agricultural production achieved in the event that there is no domestic production achieved, meaning that there is a deficit In agricultural output, it amounted to 530.389 million dinars, and about 74.4% of the changes that occur in agricultural output were due to the growth factor in the gross output. From here, it can be concluded that during the first period (1980-2000), agricultural production depended to a large extent on the gross domestic product achieved, which are the years in which the Libyan state relied on the socialist system. The equation of the general trend of the relationship between agricultural output and gross domestic product for the second period (2001-2020) indicates the existence of an inverse relationship between Libyan agricultural output and gross domestic product by (0.001147-). It is also noted that there is an agricultural output achieved in the absence of a gross domestic product. When calculating the correlation coefficient, we find it within the limits of 0.4866) (-which is an inverse correlation relationship. From here, it can be concluded that during the second period, agricultural production did not depend to a large extent on the gross domestic product achieved, which are the years in which the Libyan state relied on the capitalist system. Changes are noted in production and productivity per hectare for a number of crops (cereals, legumes, vegetables and fruits), as it is noted that there has been an increase in grain production from 241.05 thousand tons to about 388.18 thousand tons, while productivity has increased from 668.97 kg per hectare from the average period (1980-1990) to 1081.67 kg per hectare for the average period (2010-2020) by an increase rate of up to 58.70%, and as for legume crops, there has been a decrease in their production from about 19.52 thousand tons with an average period (1980-1990) to 13.90 thousand tons with an average period (2010-2020) by an estimated decrease rate of about 10.84%, while productivity increased from 1222 kg per hectare to 5346.15 kg per hectare during the same period, and as for vegetable crops, productivity has increased During the study period, by an estimated percentage of about 75.08%, and finally, with regard to the fruit crop, there was a fluctuation between the study periods, and in general, there was a decrease during the period (1980-2020) from 406.51 thousand tons to 397.95 thousand tons, by a decrease rate estimated at about 2.11%, and there was also a decrease in productivity by 80.81%. It is noted that there was an increase in the total cultivated area at an increase rate estimated at about 12.73% during the period (1980 - 2020), and the growth rate of the cultivated area was estimated at about 0.655% with a variable average of 7.659 thousand hectares, and with regard to the equation of the general trend of the agricultural area, it took an upward trend of 14.59 thousand hectares, which shows the failure of agricultural policies to increase the agricultural area over four decades at a rate consistent with spending on the agricultural sector, and a decrease in the production of meat from cows is noted during the study period by about 85.93%, and with regard to the production of red meat (sheep and goats), it decreased by 22.38% during the same period, and finally, there was an increase in the production

of camel meat by an increase rate estimated at about 489%, and it can be concluded that the agricultural policy failed to increase the production of beef and red meat during the study period, which led to a high increase in the prices of these meats by more than four times. Regarding the developments in foreign trade, which is the difference between agricultural exports and imports during the study period (1980-2020), the deficit in the foreign trade balance began to rise from about 979.150 million dollars in 1980 to 3362.30. Million dollars in 2020, and the lowest value of the deficit was in 1999, when it was 441.92 million dollars, and the highest value was in 2015, when it reached 3872.00 million dollars. The value of agricultural exports increased from 9.05 million dollars in 1980 to about 36.00 million dollars in 2020, an increase rate estimated at about 297.79%. As for agricultural imports, imports increased from about 979.150 million dollars in 1980 to about 3362.30 million dollars in 2020, an increase rate estimated at about 243.39%, and the equation of the general trend of the agricultural budget took an upward trend of 52.47 million dollars annually.
Keywords: Strategies, agricultural production, agriculture in Libya, agricultural policy analysis, policy evaluation.

المقدمة:

تتمتع الدولة الليبية بموقع جغرافي متميز حيث تقع وسط الشمال الأفريقي، ويبلغ طول ساحلها 1955 كم، وتمتد رقعتها الشاسعة من وسط ساحل أفريقيا الشمالي على البحر المتوسط حتى مرتفعات شمال وسط القارة الأفريقية وتبلغ مساحتها 176 مليون هكتار منها 239 ألف هكتار زراعة مروية و1.55 مليون هكتار زراعة بعلية و14 مليون هكتار مراعي وغابات، تمثل المساحة المستغلة زراعياً بما فيها المراعي والغابات حوالي 18% من المساحة الكلية للدولة، وتعتبر ليبيا من أكثر مناطق العالم جفافاً وندرة مائية حيث يقدر إجمالي الموارد المائية فيها نحو 2914 مليون م3 في السنة، تأتي من المياه الجوفية والسطحية والمياه المعاد استخدامها، حيث تمثل المياه الجوفية 65.6% من إجمالي المياه المتوفرة وتقدر المياه المستهلكة سنوياً نحو 7784 مليون م3 حسب احصائيات الهيئة العامة للمياه لسنة 2020 بنسبة عجز تقدر 167.12% ، وتأتي الزراعة في طليعة الاستهلاك من الماء بنحو 89.8%، وشهدت ليبيا خلال العقود الاربعة الأخيرة تطور سكاني حيث أن معدلات الزيادة السكانية لم تتعدى 5% وبلغ عدد السكان خلال عام2020 حوالي (6871) مليون نسمة (الأزرق،2015).

وتأتي الزراعة كإحدى الدعائم الرئيسية للنشاط الاقتصادي الوطني فهي المصدر الوحيد لتمويل السكان بالكثير من السلع الزراعية الأساسية التي هي أساس غذائه ومعيشته ولها دور في تنمية النشاط الاقتصادي بوجه عام والتصنيع الغذائي بوجه خاص ، شهدت ليبيا خلال العقود الاربعة الماضية تطوراً اجتماعياً واقتصادياً كبيرا واكبه نمو سكاني وارتفاع في مستوى المعيشة نتج عنهما استخداماً مكثفا للموارد الطبيعية، من أجل ذلك كان من الضروري وضع استراتيجية واضحة الأبعاد شاملة متضمنة الخطط والبرامج المتناسقة والمتكاملة، وهدفت هذه السياسات إلى إحداث نقلة نوعية في الإنتاج والإنتاجية الزراعية، ودعم المزارعين مادياً ومعنوياً وذلك لدفعهم لاستثمار مدخراتهم في القطاع الزراعي من أجل دعم الاقتصاد الوطني وإحداث تغير استراتيجي في مدخلات الدخل الوطني بإحلال الزراعة تدريجيا محل الاعتماد التام على النفط (الازرق،2019).

ويمكن تعريف السياسات الزراعية على أنها ((سياسات اقتصادية تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتي من شأنها زيادة الناتج القومي الفردي بما يحقق أعلى مستوى معيشة للسكان)) وتعتبر السياسة الزراعية فرع من فروع السياسة الاقتصادية العامة التي يمكن رسمها وتطبيقها في القطاع الزراعي (حسن،2006)، وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق اشباع المستهلكين من السلع الزراعية وتعظيم الربح للمنتجين الزراعيين وبذلك تتحقق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، وتعد السياسات الزراعية من أهم الآليات التي تتبعها الدول لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية لأنها تربط بين التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي (الجبوري،2012)، وتتعرض السياسات الزراعية من حيث طبيعتها و مضمونها و كذلك أهدافها و أساليبها لقدر أو أخر من التطوير و التعديل عبر الفترات الزمنية و المراحل التنموية المتعاقبة وذلك وفقاً لما تفرضه العوامل و المتغيرات الداخلية و الخارجية و التي تؤثر في هذه السياسات وتحكم توجهاتها و

تحدد مساراتها و يأتي ذلك التطوير و التعديل في إطار ما ينبغي أن تتميز به تلك السياسات من المرونة و الموضوعية لتكون أكثر مواءمة مع ما يكتنفها و يحيط بها من العوامل و المتغيرات و أكثر كفاءة في التعامل معها و الاستفادة من انعكاساتها و مضامينها الإيجابية و تلافياً أو تدنيه لما قد تنطوي عليه من أثار سلبية (الازرق،2019)، نتيجة لذلك فقد هدفت الاستراتيجية الرئيسية لملامح التنمية الزراعية في ليبيا خلال العقود الماضية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي، و تحقيق الاستقرار السكاني عن طريق زيادة المشتغلين في الزراعة، حماية الموارد الطبيعية و العمل على تنميتها و تحقيق الاستغلال الأمثل لها وإقامة الصناعات الزراعية للمحافظة على الإنتاج وزيادته، وإتباع سياسة الإقراض والائتمان الزراعي وذلك لمنح المزارعين القروض الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل لتطوير القطاع (جحيدر والازرق،2019).

ونتيجة لظروف سياسية واقتصادية فإن برامج وخطط استراتيجية التنمية الزراعية بصورة خاصة والتنمية الاقتصادية بصورة عامة تختلف من فترة إلى أخرى على حسب ما تفرضه عليها الظروف المحلية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الظروف والعوامل الإقليمية والعالمية، وبطبيعة الحال لقد كانت لكل التطورات والتعديلات في السياسة الاقتصادية والزراعية الليبية التي طبقت آثارها السلبية والإيجابية وانعكاسات وتأثيرات متعددة، وتهدف الدراسة إلى تقييم وتحليل السياسات الزراعية في ليبيا خلال الفترة (1980 _ 2020) بتقييم السياسات الزراعية وما حققته من نجاح أو فشل بالاعتماد على بعض مفاهيم ومعايير تقييم السياسات، وما مدى نجاح تلك السياسات في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، ونتيجة لنقص المادة الخام الأساسية التي تبنى عليها عملية التحليل الاقتصادي والمتغيرات التي لها علاقة بالسياسة الزراعية من حيث النتائج والاستنتاجات الخاطئة فإنه يتوقع قصور في تحليل وتقييم السياسة الزراعية ولذلك اقتصر التقييم في هذه الدراسة على بعض مفاهيم تقييم السياسات وهي (مقياس ومعدلات التطور الزمني، مقاييس ومعدلات الإنجاز المتحقق وتطورات التجارة الخارجية وتغيراتها الهيكلية في القطاع الزراعي).

مشكلة الدراسة

علي الرغم من تطبيق العديد من الاستراتيجيات والسياسات الزراعية خلال العقود الاربعة الماضية للعمل علي زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الاجمالي، الا ان هذه السياسات لم تنجح في رفعها الي نسبة يمكن الاعتماد عليها لدعم الاقتصاد الوطني، وتكمن المشكلة في فهم مدى توافق هذه الاستراتيجيات مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي في ليبيا، وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي والتوازن بين الإنتاج المحلي والاعتماد على الواردات الزراعية.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة علي العديد من الاصعدة

1. ***تقييم فعالية السياسات الزراعية*** **:** من خلال تحليل استراتيجيات الإنتاج الزراعي المتبعة في ليبيا خلال الفترة (1980-2020)، تساهم الدراسة في تقييم فعالية السياسات الزراعية ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة مثل زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
2. ***دعم اتخاذ القرارات المستقبلية*** **:**توفر الدراسة توصيات تستند إلى نتائج تقييم السياسات، مما يساعد صناع القرار في الحكومة والمختصين في القطاع الزراعي على تعديل أو تطوير السياسات المستقبلية لتعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.
3. ***تعزيز التنمية الزراعية والاقتصادية*** **:**من خلال التركيز على تحسين الإنتاجية الزراعية، تساعد الدراسة في تعزيز القطاع الزراعي في ليبيا ودعمه كأحد محاور التنمية الاقتصادية المستدامة.
4. ***تحقيق الأمن الغذائي*** **:**تساهم الدراسة في توجيه السياسات الزراعية نحو تحقيق الأمن الغذائي في ليبيا، من خلال تحسين الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات الزراعية، وهو أمر حيوي لضمان استقرار الاقتصاد الوطني.
5. ***تحليل التحديات والفرص*** **:**تساعد الدراسة على تحديد التحديات التي واجهت القطاع الزراعي الليبي خلال العقود الماضية، وكذلك الفرص المتاحة لتطويره وتحقيق التقدم في هذا القطاع الحيوي.

الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقييم وتحليل السياسات الزراعية في ليبيا خلال الفترة (1980 _ 2020) وما حققته من نجاح أو فشل بالاعتماد على بعض مفاهيم ومعايير تقييم السياسات، وما مدى نجاح تلك السياسات في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، ونتيجة لنقص المادة الخام الأساسية التي تبنى عليها عملية التحليل الاقتصادي والمتغيرات التي لها علاقة بالسياسة الزراعية من

حيث النتائج والاستنتاجات الخاطئة فإنه يتوقع قصور في تحليل وتقييم السياسة الزراعية ولذلك اقتصر التقييم في هذه الدراسة على بعض مفاهيم تقييم السياسات وهي (مقياس ومعدلات التطور الزمني، مقاييس ومعدلات الإنجاز المتحقق وتطورات التجارة الخارجية وتغيراتها الهيكلية في القطاع الزراعي).

أولا: - الجانب النظري

1- مفهوم التقويم والمتابعة للسياسات:

يمكن القول بأن التقويم هو العملية التي يتم بموجبه التحقق من مستوى بلوغ الأهداف التي صممت السياسات من أجلها، حيث يتم ذلك على فترات زمنية متباعدة نسبياً خلال المدى الزمني الذي صممت السياسات من أجله أو بعد نهاية فترة تنفيذ السياسة، وبذلك فإن السياسات غالباً ما لا يجرى عليها التقويم الدوري السنوي بالمفهوم العام له (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،1999).

غير إن بعض الظروف أو العوامل الهامة قد تدعو إلى إخضاع السياسات الجارية للمراجعة والتقويم بصورة طارئة، كما هو الحال عند حدوث مشاكل حادة أو هزات اقتصادية أو وجود مناخ عام من النقد وعدم الرضا عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي للسياسات الجارية (الجبوري،2012) ، وأما ما يمكن اعتباره تقويماً دورياً منتظماً في الفترات الزمنية القصيرة نسبياً فيناط بعملية المتابعة (Monitoring) التي تهتم بمراقبة مستوي التقدم الذي يتحقق دوريا في الأهداف المحددة للسياسة واكتشاف العقبات التي تعترض ذلك والعمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا اقتضى الأمر(المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2000).

2- مستويات التقويم والمتابعة للسياسات:

عملية تقويم ومتابعة السياسة القطاعية الزراعية لا ينفصل بطبيعته عن عملية التقويم والمتابعة للسياسة الاقتصادية العامة للمجتمع فالسياسة الزراعية تتأثر بدرجة كبيرة بالسياسات الكلية التي تشكل الإطار العام لمختلف السياسات القطاعية كما أن أهداف ووسائل السياسة الزراعية تسترشد بما حددته السياسة الاقتصادية العامة من أهداف ووسائل.

ولما كانت السياسة الزراعية في الواقع التطبيقي يتم تنفيذها عبر مجموعة من البرامج والمشروعات والأنشطة، فإن أعمال التقويم والمتابعة للسياسة الزراعية لا تنفصل في واقع الأمر عن أعمال التقويم على مختلف المستويات الفرعية للسياسة سواء على مستوى المنتج (المحصول) أو على مستوى النشاط أو الوحدة الإنتاجية أو على مستوى القطاع الفرعي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2000) ، ولهذا فإن العديد من أدوات وأساليب تحليل وتقويم السياسات تكون مناسبة غالبا للاستخدام في مختلف تلك المستويات ومن الناحية العلمية فإن تقويم السياسة يتم عن طريق تقويم الأداء لمكونات هذه السياسة والعناصر المتفرعة عنها والتي تحقق في محصلتها التجميعية مجموعة الأهداف التنموية للسياسة. (الأزرق،2015).

3- البيانات والمعلومات كأساس لعمليات المتابعة والتقويم للسياسات:

تعتبر البيانات والمعلومات هي المادة الخام الأساسية التي ترتكز عليها أعمال التحليل الاقتصادي لمختلف المعالم والمتغيرات ذات العلاقة بالسياسة الزراعية، هذا التحليل يمثل الأداة الأساسية لعمليات المتابعة والتقويم وبالتالي في ظل قصور هذه المادة الخام الأساسية سواء من حيث كفايتها أو كفاءتها ونوعيتها يتعذر القيام بمهام المتابعة والتقويم بل أنها تؤدى في ظل هذا القصور إلى نتائج واستنتاجات خاطئة ومضللة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2000)..

ونظراً للأهمية الحيوية للبيانات والمعلومات في شتى مناحي الحياة ولاسيما في مجالات المتابعة والتقويم على كافة المستويات وفى مختلف المجالات والأنشطة فقد اهتمت الدول وبخاصة المتقدمة بدعم وتطوير نظم المعلومات الخاصة بها كما أصبح الاستثمار في أنظمة المعلومات والاتصالات والشبكات التي يتم تداول المعلومات من خلالها من أكثر المجالات الاستثمارية انتعاشاً على الصعيد العالمي، غير أنه من الملاحظ وجود هوة واسعة في هذا المجال بين ما يجري على الساحة الدولية من تطورات فائقة وبين ما تعانيه الدولة الليبية من القصور والضعف لاسيما فيما يخص القطاع الزراعي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2000) ،على الرغم من الأهمية الحيوية لهذا القطاع وأهمية ما تعرض له من التحولات الإصلاحية وصدمات الانفتاح والمنافسة الدولية والتعرض للعديد من المؤثرات الخارجية فضلاً عن المؤثرات الداخلية فالإحصاءات الزراعية وغيرها من الإحصاءات ذات العلاقة لا تزال تعاني من عدم الكفاية أو الدقة فضلا عن التخلف الزمني في توفير الإحصاءات الجارية الأساسية، الأمر الذي يتطلب جهودا حثيثة للتطوير في هذا المجال الحيوي (الازرق،2019).

ثانيا: - الجانب العملي

1- المواد وطرق البحث:

بما أن الهدف الأساسي من هذه الدراسة تقويم وتحليل السياسات الزراعية في ليبيا خلال العقود الأربعة الماضية، بهدف معرفة مدى نجاح تلك السياسات في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، ومن أجل هذا الهدف فقد جمعت بيانات تتعلق بالطرق والاساليب الأساسية المستخدمة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية الليبية في تلك الفترة والتي شملت (مقياس ومعدلات التطور الزمني ، مقاييس ومعدلات الإنجاز المتحقق، وتطورات التجارة الخارجية وتغيراتها الهيكلية في القطاع الزراعي) و من ثم عمل تقييم شامل لهذه السياسات الزراعية بناء على البيانات التي جمعت لمعرفة مدى نجاح هذه السياسات في تحقيق الأهداف التي وضعتها الدولة من أجلها في تلك الحقبة، وأيضا اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي لتوصيف وشرح النتائج المتحصل عليها من خلال التحليل الرياضي لبيانات الدراسة، بالإضافة إلى الاعتماد على الأسلوب الاحصائي للمقارنة بين النتائج للمؤشرات المختلفة باستخدام البرامج الإحصائية المختلفة منها (EViews 10) و (SPSS 25) ، والأسلوب الرياضي حيث اعتمدت بالدرجة الاولي على النماذج الرياضية وبالأخص علي صيغة معادلة النمو والتي تأخذ الصيغة التالية: $\mathbf{Y = e^{a+bt}}$ وذلك من أجل الحصول على نتائج معدلات النمو لمؤشرات تقييم السياسات الزراعية الليبية للفترة (1980 – 2020) ، وأيضا صيغة معادلة الاتجاه العام الخطية التي تأخذ الصيغة التالية : $\mathbf{Y = a + b\ x_i}$ والتي تعتبر من المعادلات غير السببية.

2 - النتائج والمناقشة:

من خلال البيانات التي جمعت من قبل البحاث وأيضا البيانات والاحصائيات المتوفرة من جهات الاختصاص بالدولة الليبية، والمتعلقة بالأساليب الأساسية المستخدمة في تحليل وتقويم السياسات الزراعية الليبية في الفترة (1980 – 2020) فقد تم التوصل إلى النتائج التالية: -

أولاً: - معايير مقياس ومعدلات التطور الزمني: -

حيث تعتبر من المقاييس البسيطة والهامة في ذات الوقت فمن خلالها يتم متابعة وتقويم الأداء العام للسياسة الزراعية أو الأداء لأحد عناصر أو برامج هذه السياسة ويدخل في إطار هذه المقاييس كل من معدلات النمو السنوي للناتج الزراعي والمقاييس المطلقة والنسبية لتطور الإنتاج، الإنتاجية أو الدخل إلى غير ذلك من مختلف المتغيرات التي تعكس جانبا أو أخر من جوانب الأداء للسياسة الزراعية بصفة عامة أو لأحد عناصرها أو برامجها أو مشروعاتها.

1- مساهمة ناتج القطاع الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي: -

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تزايدت من عام 1980 حتى عام 1988 بمعدل زيادة يقدر 2.09% حيث كانت في عام 1980 حوالي 2.2% بقيمة إجمالية للناتج الزراعي 236.4 مليون دينار وهذه الزيادة ترجع لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة من 10533.8 مليون دينار إلى 6186 مليون دينار، حيث كانت الزيادة في قيمة الناتج الزراعي حوالي 79.06% في حين كان الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يقدر 41.27% ، ومن ثم حدث انخفاض بسيط لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي لأعوام 1989 و 1990 ومن ثم بدء في الارتفاع ليصل أقصى مساهمة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الأربعة الماضية في عام 1998 بحوالي 10.6% بمعدل زيادة يقدر بـ 0.83 % بين عامي 1990 و 1998 وخلال نفس الفترة ارتفع الناتج الزراعي بمعدل 179.42% وأيضا الناتج الإجمالي بمعدل 53.05% وهذه يعطي مؤشر للنجاح النسبي خلال الفترة (1990 – 1998) في رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وبهذا يمكن أن تكون السياسة الزراعية نجحت في رفع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلى إلا أنها لم تنجح في رفعها إلى نسبة كبيرة يمكن الاعتماد عليها كإحدى دعائم الاقتصاد القومي، وخلال السنوات التالية حدث انخفاض في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من عام 1998 إلى سنة 2008 من حوالي 10.6% إلى حدود 2.09 % على الرغم من ارتفاع قيمة الناتج الزراعي من حوالي 1349.3 مليون دينار إلى حوالي 2211.86 مليون دينار بنسبة ارتفاع تقدر بـ 63.93% وأيضا كان هناك ارتفاع في نسبة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 736.26% وهي النسبة الأكبر من نسبة زيادة الناتج الزراعي ويرجح الأمر إلى ارتفاع صادرات الدولة الليبية من النفط بعد تحسن العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم وارتفاع أسعار النفط خلال تلك العشرية (1998 – 2008) ، وبعد ذلك حدثت تذبذبات في مساهمة القطاع الزراعي الليبي في الناتج الإجمالي بين الانخفاض والارتفاع بين عامي (2008 – 2017) وبداية من سنة 2017 حدث انخفاض حاد في مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي إلى أن استقر عند 0.03 % في عامين 2019 و 2020، ويعزى ذلك إلى

الوضع الأمني للبلاد وغيرها من الأسباب أهمها التوجه الكبير للمزارعين وخصوصا في ضواحي العاصمة طرابلس في العقد الأخير من فترة الدراسة إلى بيع المزارع مقسمات سكنية والذي يعود عليهم بالمنافع المادية أكثر من استغلالها في الزراعة وأيضا تفتت الحيازات الزراعية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي المحلي مقارنة بالإنتاج العالمي.

ومن أجل مزيد من الدراسة حول تقييم السياسات الزراعية الليبية للفترة (1980 – 2020) فيما يخص مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي، وإجمالي الناتج المحلي ثم بناء نماذج قياسية للعلاقة بين الناتج الزراعي بالناتج المحلي وأيضا علاقته بالزمن وكانت أحسن النماذج المتحصل عليها على النحو التالي:

النموذج الأول: -

وهو النموذج للعلاقة بين الناتج المحلي الزراعي والزمن باستخدام صيغة معادلة الاتجاه العام الخطي التي تأخذ الصيغة ($\mathbf{Y = a + b\ x_i}$) والتي تعتبر من المعادلات غير السببية وباستخدام المعادلات الفردية حيث توصلت الدراسة الي المعادلة رقم (1)

$$\mathbf{Y = 515.624121951 + 18.0444494774\ T \ldots\ldots (1)}$$

حيث اتخذت معادلة الاتجاه العام للناتج الزراعي الإجمالي للفترة (1980 – 2020) المعادلة رقم (1) ومن خلال المعادلة يلاحظ أن الناتج الزراعي الإجمالي اتخذ اتجاها تصاعديا مقداره 18.045 مليون دينار وبمتوسط حسابي مقداره 894.5576 وبانحراف معياري يساوي 533.1585 و كان معامل التحديد في حدود $\mathbf{R^2 = 0.1643}$ بمعنى أن حوالي 16.43% من التغيرات التي تحدث في الناتج الزراعي بسبب عامل الزمن(السنوات) والباقي يحدث لأسباب أخرى من خارج النموذج، وكانت المعادلة فيما يخص اختبار (**T. Statistic**) لعامل الزمن معنوي في حدود (**2.77**) وأيضا معنوي فيما يخص الحد الثابت بمقدار (**3.28**) وبالمجمل كان النموذج معنوي في اختبار (**F. Statistic**) في حدود (**7.67**) عند مستوي معنوية = (**α**0.05) ، وعند حساب معامل الارتباط نجدها في حدود 0.4054 وهي علاقة ارتباط طردية أقل من المتوسط بين الناتج الزراعي والزمن وعليه نقبل صلاحية النموذج لتقدير الناتج المحلي الزراعي.

شكل (1) يوضح تطور الناتج الزراعي خلال الفترة (1980 – 2020)

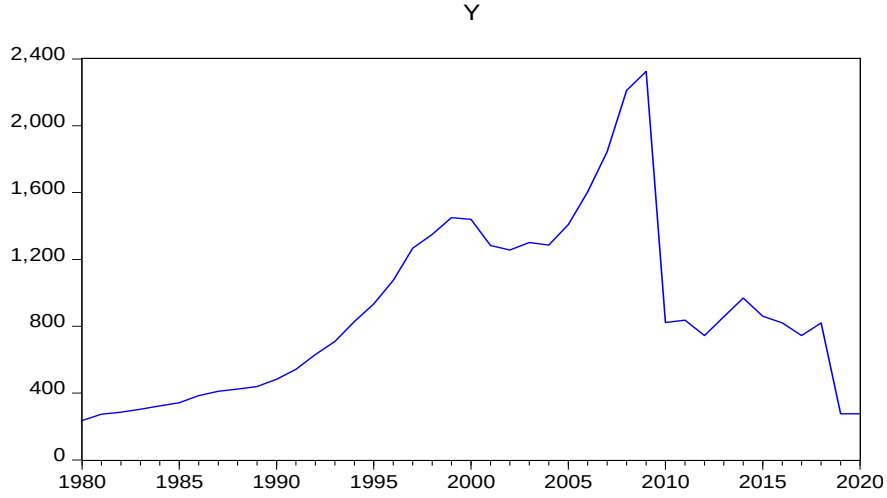

المصدر: رسمت من قبل البحاث بناء على بيانات الجدول (1)

النموذج الثاني: -

ثم بناء نموذج قياسي للعلاقة الخطية بين الناتج المحلي الإجمالي على اعتباره متغير مستقل والناتج المحلي الزراعي باستخدام برنامج (EViews 10) بالاعتماد على صيغة معادلة الاتجاه العام الخطي البسيط ($\mathbf{Y = a + b\ x_i}$) وتوصلت الدراسة الي المعادلة رقم (2):

$$\mathbf{Y = 929.773327105 - 0.000506766726299\ X \ldots\ldots (2)}$$

حيث اتخذت معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين الناتج الزراعي الإجمالي كمتغير تابع (**Y**) والناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل (**X**) للفترة (1980 – 2020) المعادلة رقم (**2**) ، ومن خلال المعادلة يلاحظ وجود علاقة عكسية بين الناتج الزراعي الليبي والناتج المحلي الإجمالي بمعنى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة في العام ينخفض الناتج الزراعي السنوي بمقدار (-0.000507) ، وأيضا يلاحظ وجود ناتج زراعي يتحقق حتي مع عدم وجود ناتج محلي بمقدار (**929.773**) مليون دينار وبمتوسط حسابي مقداره 894.5576 وبانحراف معياري يساوي 533.1585 و كان معامل التحديد في حدود R^2 **= 0.02708** بمعنى ان حوالي 2.708% من التغيرات التي تحدث في الناتج الزراعي بسبب معامل النمو في الناتج الإجمالي والباقي يحدث لأسباب أخرى من خارج النموذج، وكانت المعادلة فيما يخص اختبار (**T. Statistic**) للمتغير المستقل غير معنوي في حدود (- **1.042**) ومعنوي فيما يخص الحد الثابت بمقدار (10.356) وبالمجمل كان النموذج غير معنوي في اختبار (**F. Statistic**) في حدود (1.085) عند مستوي معنوية (**α**= 0.05) وعند حساب معامل الارتباط نجده في حدود (0.16457 -) وهي علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين الناتج الزراعي والناتج المحلي وعليه لا يمكن تقبل صلاحية النموذج لتقدير العلاقة بين الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي الليبي.

شكل :(2) يوضح علاقة التطور بين الناتج المحلي والزراعي خلال الفترة (1980 – 2020)

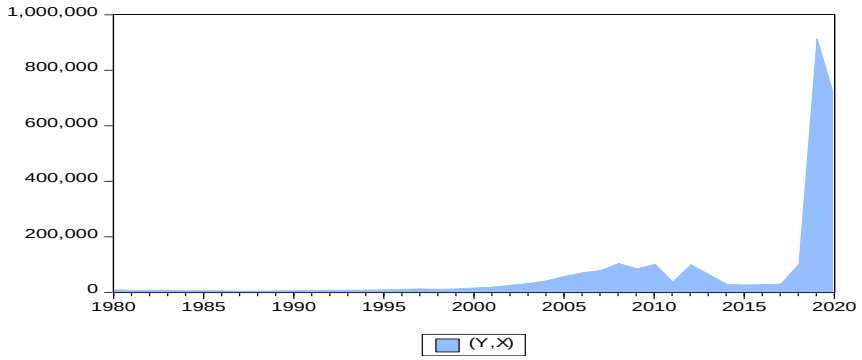

المصدر: رسمت من قبل البحاث بناء على بيانات الجدول (1)

النموذج الثالث: -

نتيجة لعدم صلاحية النموذج السابق (النموذج رقم 2) والذي يعتبر أحسن تعديل لفترة الدراسة بالكامل (1980 – 2020) ثم تقسيم فترة الدراسة إلى قسمين الفترة الأولى (1980 – 2000) والفترة الثانية (2001 – 2020) و ثم بناء نموذج قياسي للعلاقة الخطية بين الناتج المحلي الإجمالي على اعتباره متغير مستقل والناتج المحلي الزراعي على اعتباره متغير تابع باستخدام برنامج (EViews 10) بالاعتماد على صيغة معادلة الاتجاه العام الخطي البسيط ($Y = a + b\ x_i$) وتوصلت الدراسة الي المعادلة رقم (3) للفترة الأولى (1980 -2000) وأيضا المعادلة رقم (4) للفترة الثانية (2001 -2020):

$$Y = -530.389097896 + 0.123289608784\ X \ldots\ldots (3)$$

$$Y = 1279.00008487 - 0.00114667924719\ X \ldots\ldots (4)$$

وبالتالي ثم حل إشكالية عدم صلاحية النموذج من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى قسمين حيث تمثل المعادلة رقم (3) الفترة الاولى الممتدة بين عامي (1980 – 2000) حيث اتخذت معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين الناتج الزراعي (**Y**) والناتج المحلي (**X**) للفترة (1980 – 2000) المعادلة رقم (3) ومن خلال المعادلة يلاحظ وجود علاقة طردية بين الناتج الزراعي الليبي والناتج المحلي الإجمالي بمعنى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة في العام يزداد الناتج الزراعي السنوي بمقدار (0.12328) وأيضا يلاحظ عدم وجود ناتج زراعي يتحقق في حالة عدم وجود ناتج محلي أو نمو اقتصادي يتحقق حيث كان مقدار الحد الثابت (**-530.389**) مليون دينار بمعنى وجود عجز في الناتج الزراعي مقداره 530.389 مليون دينار وبمتوسط حسابي مقداره 672.8048 وبانحراف معياري يساوي 415.2282 و كان معامل التحديد في حدود R^2 **= 0.744** بمعنى أن حوالي 74.4% من التغيرات التي تحدث في الناتج الزراعي بسبب معامل النمو في الناتج الإجمالي والباقي يحدث لأسباب أخرى من خارج النموذج، وكانت المعادلة فيما يخص اختبار (**T. Statistic**) للمتغير المستقل معنوي في حدود (7.432) ومعنوي فيما يخص الحد الثابت بمقدار (**-3.146**) وبالمجمل كان النموذج معنوي في اختبار (**F. Statistic**) في حدود (55.236) عند مستوي معنوية (**α**= 0.05) وعند حساب معامل الارتباط نجده في حدود (**0.8626**)وهي علاقة ارتباط طردية

قوية بين الناتج الزراعي والناتج المحلي، وعليه يمكن تقبل صلاحية النموذج لتقدير العلاقة بين الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي ومن هنا يمكن استنتاج أنه خلال الفترة الأولى (1980 – 2000) كان الإنتاج الزراعي يعتمد بمقدار كبير على ما يتحقق من ناتج محلي إجمالي أو بمعنى أخر نمو اقتصادي للدولة الليبية وهي تلك السنوات التي كانت الدولة الليبية تعتمد على النظام الاشتراكي بمعنى أكثر عمق معظم المشاريع الزراعية كانت مملوكة للدولة ويتحقق الناتج الزراعي من تلك المشاريع بنسبة كبيرة.

وتمثل المعادلة رقم (4) معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين الناتج الزراعي (**Y**) والناتج المحلي (**X**) للفترة الثانية (2001 - 2020) ، ومن خلال المعادلة يلاحظ وجود علاقة عكسية بين الناتج الزراعي الليبي والناتج المحلي الإجمالي بمعنى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة في العام ينخفض الناتج الزراعي السنوي بمقدار (0.001147-) وأيضا يلاحظ وجود ناتج زراعي يتحقق في حالة عدم وجود ناتج محلي أو نمو اقتصادي حيث كان مقدار الحد الثابت (1279) وبمتوسط حسابي مقداره 1127.398وبانحراف معياري يساوي 552.7479 و كان معامل التحديد في حدود $R^2 = 0.2367$ بمعنى إن حوالي **23.67**% من التغيرات التي تحدث في الناتج الزراعي بسبب معامل الناتج الإجمالي والباقي يحدث لأسباب أخرى، وكانت المعادلة فيما يخص اختبار (**T. Statistic**) للمتغير المستقل معنوي في حدود (**2.363-**) ومعنوي فيما يخص الحد الثابت بمقدار (9.980) وبالمجمل كان النموذج معنوي في اختبار (**F. Statistic**) في حدود (**5.5845**) عند مستوي معنوية (**α**= 0.05) وعند حساب معامل الارتباط نجده في حدود (**0.4866-**) وهي علاقة ارتباط عكسية أقل من المتوسط بين الناتج الزراعي والناتج المحلي، وعليه يمكن تقبل صلاحية النموذج لتقدير العلاقة بين الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001 - 2020) ، ومن هنا يمكن استنتاج إنه خلال الفترة الثانية كان الإنتاج الزراعي لا يعتمد بمقدار كبير على ما يتحقق من ناتج محلي اجمالي أو بمعنى أخر نمو اقتصادي للدولة الليبية ولذلك كان هناك ناتج زراعي حتى في عدم وجود ناتج محلي يتحقق وهي تلك السنوات التي كانت الدولة الليبية تعتمد على النظام الرأسمالي بمعنى أن معظم المشاريع الزراعية كانت غير مملوكة للدولة ويتحقق الناتج الزراعي من المشاريع الخاصة والمزارعين الأفراد.

شكل (3) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والزراعي خلال الفترة (1980 – 2000)

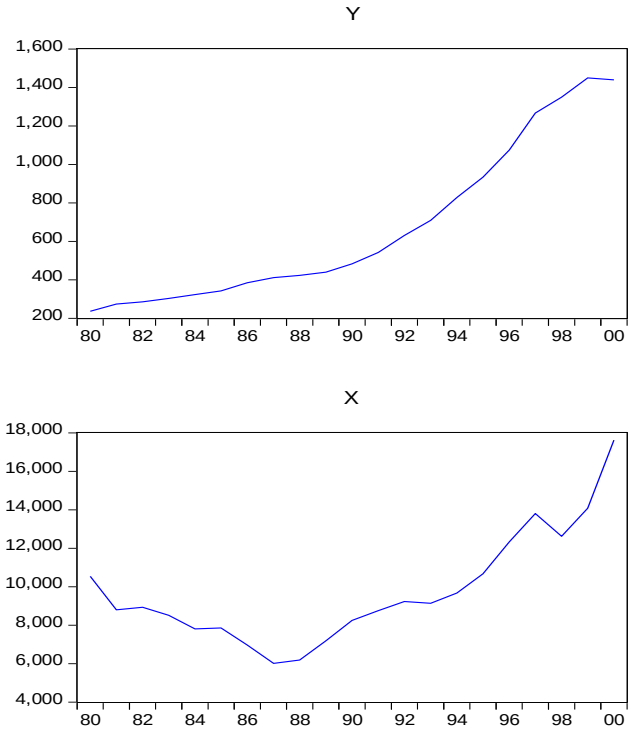

المصدر: رسمت من قبل البحاث بناء على بيانات الجدول (1)

شكل (4) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والزراعي خلال الفترة (2001 -2020)

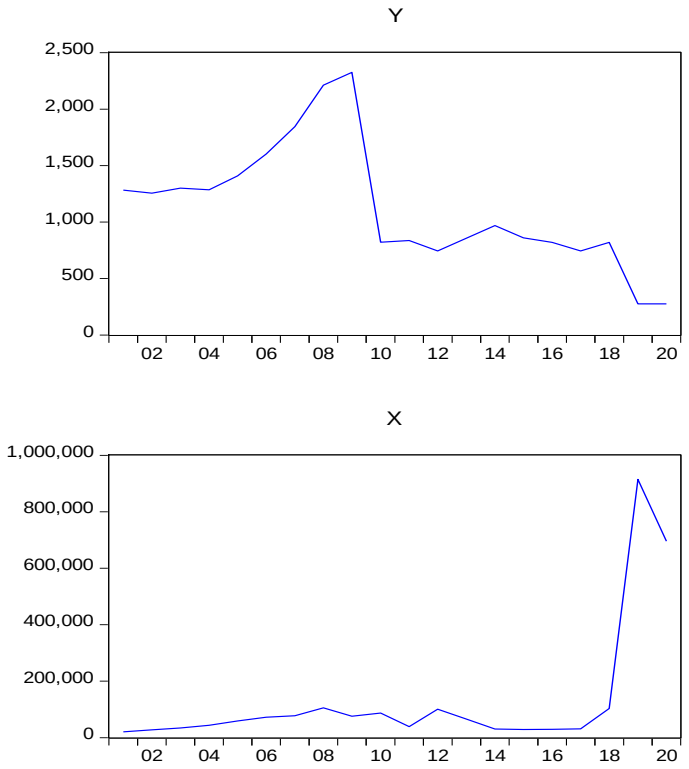

المصدر: رسمت من قبل البحاث بناء على بيانات الجدول (1)

جدول (1) يوضح الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي ونسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (1980-2020)

(بالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الزراعي	نسبة الناتج الزراعي الي الناتج المحلي الاجمالي
1980	10533.8	236.4	%2.2
1981	8798.8	273.6	%3.1
1982	8932.4	285.7	%3.2
1983	8511.7	303	%3.6
1984	7804.7	323	%4.1
1985	7852.1	342.2	%4.4
1986	6960.7	384.7	%5.5
1987	6011.6	411.2	%6.8
1988	6186	423.3	%6.8
1989	7191	439.8	%6.1
1990	8246	482.9	%5.8
1991	8757.3	542.4	%6.1
1992	9231.3	630.2	%6.8
1993	9137.7	708.8	%7.7
1994	9670	827.9	%8.5

1995	10672.3	933.4	%8.7
1996	12327.3	1074.5	%8.7
1997	13800.5	1267	%9.1
1998	12620.2	1349.3	%10.6
1999	14075.2	1449.9	%10.3
2000	17620.2	1439.7	%8.1
2001	20609.3	1282.9	%6.2
2002	27843.9	1256.3	%4.5
2003	33921.6	1300.7	%3.8
2004	43445.9	1286.3	%2.92
2005	59468.0	1408.8	%2.36
2006	72347.2	1603.2	%2.21
2007	80455.8	1858.9	%2.31
2008	105728.4	2029.7	%1.92
2009	86288.9	2382.7	%2.76
2010	102538.2	2543.6	%2.48
2011	39171	836.9	%2.14
2012	100627	744.8	%0.74
2013	65995	856.96	%1.94
2014	30871	969.12	%3.14
2015	28555	859.68	%3.01
2016	29610	820.40	%2.77
2017	31435	744.80	%2.37
2018	103010	820.40	%0.79
2019	914800	276.40	%0.03
2020	695900	276.10	%0.03

المصدر: حسبت من قبل البحاث بناء على إحصاءات ومصادر أولية للبيانات وأيضا مصادر ثانوية:

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة.
2- وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، اعداد متفرقة.
3- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الاحصائي. سنوات متفرقة.
4- قاعدة بيانات مجاميع الحسابات القومية الرئيسة للأمم المتحدة.
5- قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

2- تطور الإنتاج والإنتاجية للهكتار لمجموعة المحاصيل الأساسية: -

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) إن الإنتاج والإنتاجية الهكتارية لمجموعة المحاصيل الأساسية التي تزرع في ليبيا خلال الفترة الممتدة (1980 – 2020)، قد حدث فيها تغيرات في الإنتاج وأيضا الإنتاجية للهكتار لعدد من المحاصيل (الحبوب، البقوليات، الخضر والفواكه)، حيث يلاحظ حدوث انخفاض في الإنتاج من الحبوب من متوسط الفترة (1980 – 1990) إلى متوسط الفترة (1990 – 2000) من 241.05 ألف طن إلى حوالي 184.04 ألف طن بنسبة انخفاض تقدر 23.65% ومن ثم حدث ارتفاع لبقية الفترة إلى حدود 388.18 ألف طن لمتوسط الفترة (2010 – 2020)، أما فيما يخص الإنتاجية لمحاصيل الحبوب فقد ارتفعت من حدود 668.97 كجم للهكتار من متوسط الفترة (1980 – 1990) إلى 1081.67 كجم للهكتار لمتوسط الفترة (2010 – 2020) بنسبة ارتفاع تصل إلى 58.70% ، وبالنسبة لمحاصيل البقوليات حدث انخفاض في انتاجها من حوالي

19.52 الف طن بمتوسط الفترة (1980 – 1990) إلى حدود 13.90 الف طن بمتوسط الفترة (2010 – 2020) بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 10.84% وكانت أعلى قيمة للإنتاج تقدر بـ 19.52 ألف طن بمتوسط الفترة (1990 – 2000) ، فيما ارتفعت الإنتاجية من 1222 كجم للهكتار إلى 5346.15 كجم للهكتار بين متوسط الفترتين (1980 – 1990) و (2010 – 2020)، وفيما يخص محاصيل الخضر فقد ارتفع الإنتاج بين متوسطات الفترات (1980 – 1990) و (2000-2010) بنسبة ارتفاع تقدر بحوالي 23.46% ومن ثم انخفضت بنسبة 2.63% إلى متوسط الفترة (2010 – 2020) ، اما فيما يخص الإنتاجية فقد ارتفعت خلال فترة الدراسة بنسبة تقدر بحوالي 75.08% ، واخيراً فيما يخص محصول الفواكه فقد كان هناك تذبذب بين فترات الدراسة بالارتفاع والانخفاض وبصورة عامة فقد حدث انخفاض خلال الفترة (1980 – 2020) من 406.51 ألف طن إلى 397.95 ألف طن بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 2.11% وأيضا حدث انخفاض في الإنتاجية بمقدار 80.81%.

جدول (2) يوضح تطور الإنتاج والإنتاجية للهكتار لعدد من المحاصيل

1.1 **الإنتاج: بالألف طن** **الإنتاجية: كجم/هكتار**

1.1.1.1.1 **المحصول**	**متوسط الفترة 1980-1990**		**متوسط الفترة 2000-1990**		**متوسط الفترة 2010-2000**		**متوسط الفترة 2020-2010**	
	2 الإنتاج	**الإنتاجية**	**الإنتاج**	**2.1.1.1.1.1 الإنتاجية**	**الإنتاج**	**الإنتاجية**	**الإنتاج**	**الإنتاجية**
3 القمح	**195.83**	**613.00**	**37.69**	**1052.21**	**6890**	**1198.47**	**74.10**	**1138.42**
3.1.1 الشعير	**109.60**	**542.00**	**122.54**	**668.96**	**305.51**	**1059.94**	**305.00**	**1060.94**
4 الحبوب	**241.05**	**668.97**	**184.04**	**724.28**	**377.82**	**1080.02**	**388.18**	**1081.67**
البقوليات	**19.52**	**1222**	**19.52**	**3628.25**	**11.86**	**3828.96**	**13.90**	**5346.15**
الخضر	**560.00**	**12500**	**629.82**	**15417.87**	**691.39**	**21911.20**	**673.20**	**21885.57**
الفواكه	**406.51**	**4692.6**	**699.53**	**1829.6**	**257.2A8**	**650.00A**	**397.9A5**	**900.70**

المصدر: حسبت من قبل البحاث بناء على إحصاءات ومصادر أولية للبيانات وأيضا مصادر ثانوية:

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة.
2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير أوضاع الامن الغذائي، سنوات متعددة.
3- قاعدة بيانات مجاميع الحسابات القومية الرئيسة للأمم المتحدة.
4- قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

ثانيا: - معايير مقاييس ومعدلات الإنجاز المتحقق: -

حيث هناك مقاييس مطلقة وأخرى نسبية وتستخدم عندما تكون السياسة أو البرامج والمشروعات المنبثقة عنها قد حددت أهدافا كمية لتحقيقها خلال مرحلة زمنية معينة.

1- الرقعة المزروعة وتطورها خلال سنوات الدراسة: -

نلاحظ أنه حدث زيادة في إجمالي الرقعة المزروعة من 1814.03 ألف هكتار سنة 1980 إلى أن وصلت إلى 2045 ألف هكتار عام 2020 بمعدل زيادة يقدر بحوالي 12.73% وكانت أعلى سنة من حيث إجمالي الرقعة المزروعة سنة2007 بحوالي (2660) ألف هكتار، ولقد تم تصميم بعض النماذج الرياضية للرقعة المزروعة باستخدام برنامج (SPSS 25) وبرنامج (EViews 10) حيث اعتمدت بالدرجة الأولى على النمـــــاذج الرياضية وبالأخص على صيغة معادلة النمو والتي تأخذ الصيغة التالية

($\mathbf{Y= e^{a+bt}}$) وذلك من أجل الحصول على نتائج معدلات النمو للرقعة المزروعة، وأيضا باستخدام صيغة معادلة الاتجاه العام الخطي التي تأخذ الصيغة ($\mathbf{Y = a + b\ x_i}$).

ومن خلال معادلة النمو معادلة (5)، للرقعة المزروعة في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2020) كانت نسبة النمو للرقعة المزروعة تقدر بحوالي 0.655% وبمتوسط متغير مقداره 7.659 ألف هكتار وكان العامل الثابت وعامل الزمن بالنسبة لاختبار (**T. Statistic**) معنويين في حدود 114.05 و 2.40 على التوالي ومعادلة النمو كانت معنوية بمقدار 5.74 لاختبار (**F. Statistic**) عند مستوي معنوية (**α**= 0.05) و بانحراف معياري 0.219.

LY = 7.52147382712 + 0.00655732610063T..... (5)

شكل رقم (5) يوضح معادلة النمو للرقعة الزراعية للفترة (1980 – 2020)

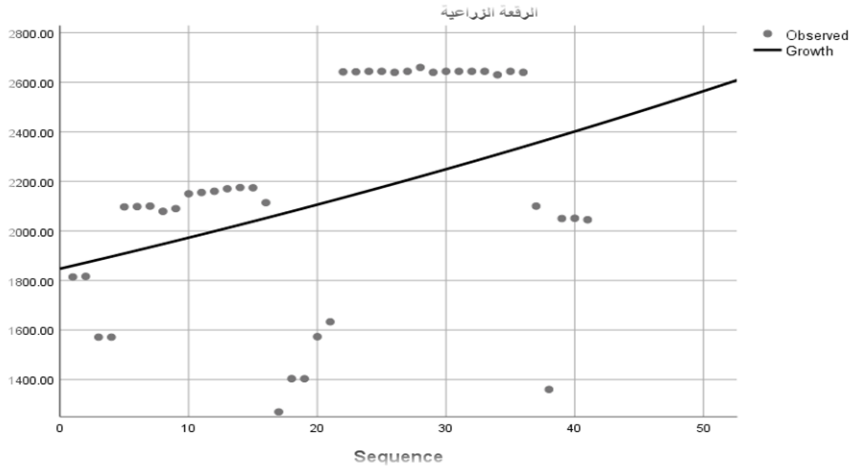

المصدر: من خلال بيانات الجدول رقم (3)

وتمثل المعادلة رقم (6) معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين الرقعة المزروعة (**Y**) والزمن (**T**) للفترة (2001 - 2020) ومن خلال المعادلة يلاحظ إن معادلة الاتجاه العام للرقعة الزراعية اتخذ اتجاها تصاعديا مقداره 14.59 الف هكتار وبمتوسط حسابي مقداره **2167.529** وبانحراف معياري يساوي **438.67** و كان معامل التحديد في حدود $\mathbf{R^2 = 0.1588}$ بمعنى أن حوالي 15.88% من التغيرات التي تحدث في الرقعة الزراعية بسبب عامل الزمن(السنوات) والباقي يحدث لأسباب أخرى من خارج النموذج، وكانت المعادلة فيما يخص اختبار (**T. Statistic**) لعامل الزمن معنوي في حدود (**2.71**) وأيضا معنوي فيما يخص الحد الثابت بمقدار (14.36) وبالمجمل كان النموذج معنوي في اختبار (**F. Statistic**) في حدود (**7.36**) عند مستوي معنوية (**α**= 0.05) وعند حساب معامل الارتباط نجده في حدود 0.3985 وهي علاقة ارتباط طردية أقل من المتوسط بين الرقعة الزراعية والزمن وعليه نقبل صلاحية النموذج للتقدير للناتج المحلي الزراعي.

Y = 1861.04718293 + 14.5943501742T…… (6)

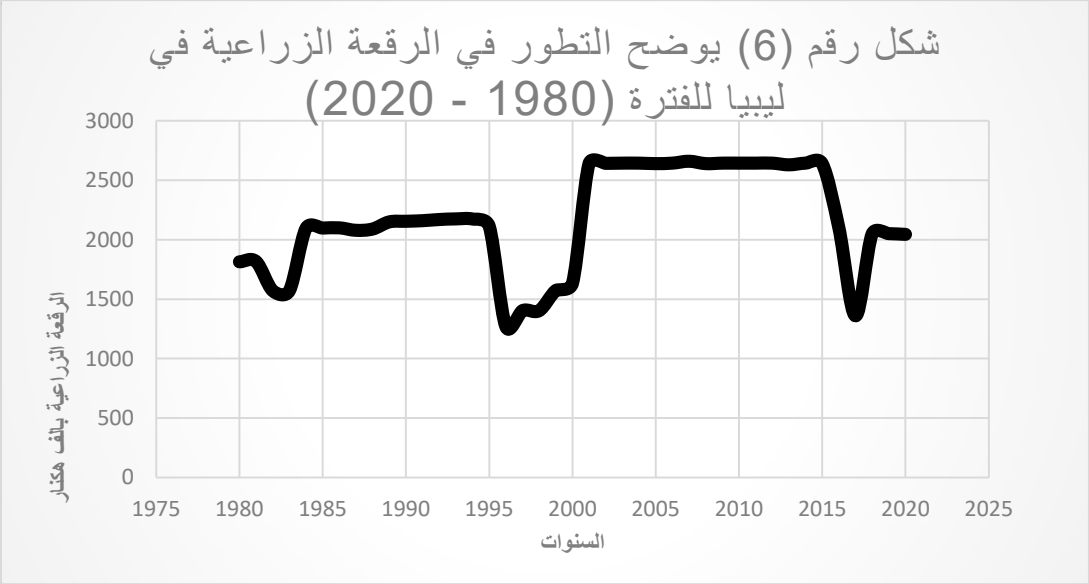

المصدر: من خلال بيانات الجدول رقم (3)

5 جدول (3) يوضح استخدام الأراضي الزراعية في ليبيا للفترة (1980 – 2020)

6

6.1.1 المساحة بألف هكتار

6.2 السنوات	6.3 إجمالي الرقعة المزروعة	6.4 المحاصيل المستديمة	6.5 المحاصيل الموسمية	
			6.6 المطرية	6.7 المروية
1980	**1814.03**	**220.00**	**943.000**	**259.00**
1981	**1816.30**	**230.00**	**1172.20**	**304.10**
1982	**1571.00**	**240.25**	**1106.65**	**224.10**
1983	**1571.02**	**240.00**	**1107.02**	**224.00**
1984	**2097.00**	**325.00**	**1346.90**	**22402**
1985	**2098.01**	**320.01**	**1346.90**	**224.01**
1986	**2100.01**	**529.97**	**1344.02**	**226.02**
1987	**2079.00**	**492.90**	**1364.09**	**222.01**
1988	**2090.00**	**495.00**	**1370.00**	**225.00**
1989	**2150.00**	**296.00**	**1624.00**	**230.00**
1990	**2155.00**	**350.00**	**1279.00**	**255.00**
1991	**2160.00**	**360.00**	**1285.00**	**270.00**
1992	**2170.00**	**355.00**	**1565.00**	**250.00**
1993	**2175.00**	**355.00**	**1568.60**	**251.40**
1994	**2174.00**	**349.90**	**1572.30**	**252.80**

1995	**2114.00**	**344.87**	**1364.40**	**505.40**
1996	**1269.30**	**409.80**	**352.700**	**506.80**
1997	**1403.50**	**421.10**	**363.400**	**619.00**
1998	**1403.40**	**421.00**	**363.400**	**619.00**
1999	**1572.90**	**420.71**	**549.360**	**602.90**
2000	**1632.86**	**420.71**	**549.360**	**662.79**
2001	**2642.00**	**540.00**	**650.00**	**450.00**
2002	**2642.20**	**545.00**	**700.00**	**400.00**
2003	**2644.00**	**600.00**	**730.00**	**320.00**
2004	**2644.00**	**630.00**	**740.00**	**295.00**
2005	**2640.00**	**700.00**	**760.00**	**145.00**
2006	**2644.00**	**750.00**	**760.00**	**130.00**
2007	**2660.00**	**800.01**	**765.00**	**102.00**
2008	**2640.00**	**923.01**	**767.01**	**99.000**
2009	**2644.00**	**928.00**	**766.02**	**99.000**
2010	**2644.09**	**928.00**	**767.00**	**99.000**
2011	**2644.00**	**930.00**	**760.00**	**98.000**
2012	**2644.05**	**830.00**	**760.01**	**99.050**
2013	**2630.00**	**820.00**	**765.00**	**99.050**
2014	**2644.00**	**920.01**	**767.00**	**99.010**
2015	**2640.00**	**922.00**	**767.90**	**98.320**
2016	**2100.00**	**625.05**	**630.00**	**101.00**
2017	**1360.00**	**340.00**	**450.00**	**120.00**
2018	**2050.00**	**344.00**	**500.00**	**120.00**
2019	**2051.00**	**330.00**	**495.01**	**122.00**
2020	**2045.00**	**325.00**	**490.01**	**112.00**

المصدر: حسبت من قبل البحاث بناء على إحصاءات ومصادر أولية للبيانيات وأيضا مصادر ثانوية:

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة.
2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير أوضاع الامن الغذائي، سنوات متعددة.
3- قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

2- فيما يخص تطور أعداد الحيوانات خلال فترة الدراسة: -

نلاحظ بداية فترة الدراسة شهدت زيادة في إنتاج اللحوم من الأبقار وهي نفس الفترة التي شهدت أعداد متزايدة من الأبقار بلغت كمتوسط 192.39 ألف رأس حيث بلغت أكبر قيمة لأعداد رؤوس الأبقار المحلية في عام 1990 وكانت حوالي 250 ألف رأس من الأبقار ليصل الإنتاج من لحوم الأبقار إلى حوالي 55 ألف طن ولقد تزايد إنتاج اللحوم بمقدار 22.22% بين عامي 1980 و1990 ومن تم بدأت في الانخفاض من حوالي 55 ألف طن سنة 1990 إلى أن استقرت عند 6.33 ألف طن بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 88.49%.

وفيما يخص أعداد الأغنام والماعز المحلي فقد شهدت الفترة (1980_1990) زيادة في أعداد الأغنام والماعز من حوالي 6300 ألف رأس إلى حدود 6825 ألف رأس بنسبة زيادة تقدر بحوالي 8.33% ومن ثم حدث انخفاض في أعداد الأغنام

والماعز من حوالي 6825 ألف رأس إلى حدود 5387.33 ألف رأس بين عامي 1990 و2000 بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 21.06% وبعدها ارتفعت أعداد الأغنام والماعز بحوالي 91.47% بين عامي 2000 و 2020 وكان أعلى انتاج للحوم الحمراء (الأغنام والماعز) في سنة 2015 بحوالي 147.55 ألف طن وأدنى إنتاج سنة 2020 بحوالي 43.470 ألف طن.

أما أعداد الإبل ارتفعت من حوالي 180 ألف رأس سنة 1980 إلى حوالي 193 ألف رأس سنة 1990 ومن ثم حدث انخفاض إلى حوالي 131.40 سنة 1995 وبعدها ارتفعت إلى حدود 170 ألف رأس سنة 2015 ومن ثم انخفضت في نهاية فترة الدراسة إلى حوالي66.67 ألف رأس من الإبل، وفيما يخص الإنتاج من لحوم الإبل فقد ارتفع من حوالي ألف طن سنة 1980 إلى حوالي 8.61 ألف طن سنة 2000 ومن ثم انخفضت إلى حدود 3.50 ألف طن سنة 2005 وبعدها ارتفعت إلى أن استقرت إلى حوالي 5.89 ألف طن في نهاية فترة الدراسة.

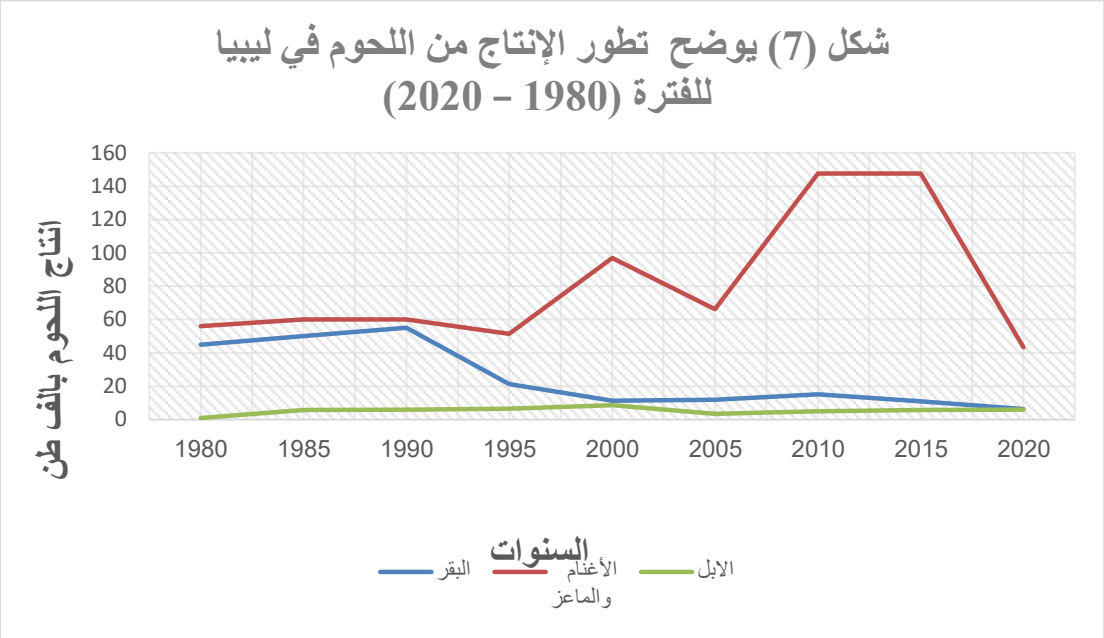

المصدر: من خلال بيانات الجدول رقم (4)

جدول (4) يوضح أعداد الحيوانات والإنتاج من اللحوم في ليبيا للفترة (1980 – 2020)

6.8 السنوات	6.9 نوع الحيوان بألف رأس			6.10 الإنتاج من اللحوم بألف طن		
	أبقار	6.10.1.1.1.1.1.1.1 الأغنام والماعز	الابل	الأبقار	6.10.2 الأغنام والماعز	الإبل
1980	**200.00**	**6300.00**	**180.00**	**45.00**	**56.00**	**1.00**
1985	**230.0**	**6715.00**	**185.00**	**50.00**	**60.00**	**5.80**
1990	**250.00**	**6825.00**	**193.00**	**55.00**	**60.00**	**6.00**
1995	**134.60**	**6801.00**	**131.40**	**21.28**	**51.44**	**6.57**
2000	**142.00**	**5387.33**	**163.26**	**11.25**	**97.01**	**8.61**
2005	**140.00**	**6220.00**	**162.00**	**11.98**	**66.15**	**3.50**
2010	**185.00**	**9000.00**	**170.00**	**15.17**	**147.50**	**5.00**
2015	**200.00**	**9730.00**	**170.00**	**11.03**	**147.55**	**5.71**
2020	**229.89**	**10315.22**	**66.670**	**6.33**	**43.470**	**5.89**

المصدر: حسبت من قبل البحاث بناء على إحصاءات ومصادر أولية للبيانات وأيضا مصادر ثانوية:

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة.
2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير أوضاع الامن الغذائي، سنوات متعددة.
3- مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط، إحصاءات الواردات الزراعية، سنوات متعددة.
4- وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، اعداد متفرقة.
5- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الاحصائي. سنوات متفرقة.

ثالثا: - فيما يخص معايير تطورات التجارة الخارجية وتغيراتها الهيكلية: -

حيث تستخدم الطرق والأساليب المختلفة لمعدلات الإنجاز والتطور والتغيرات الهيكلية فيما يخص قطاع التجارة الخارجية الزراعية سواء في جانب الصادرات أو الواردات، وعلى مستوي السلع الزراعية أو السلع الغذائية أو على مستوي السلعة الواحدة، وقد يكون القياس والتحليل على المستوى الإجمالي لسلعة أو على المستوي التفصيلي لكل دولة أو مجموعة اقتصادية مصدرة أو مستوردة ، حيث فيما يخص العجز في ميزان التجارة الخارجية بدء في الارتفاع من حوالي 979.150 مليون دولار من سنة 1980 إلى 3362.30 مليون دولار عام 2020 وبلغت أقل قيمة للعجز سنة 1999 حيث كانت 441.92 مليون دولار وكانت أكبر قيمة عام 2015 حيث بلغت 3872.00 مليون دولار، ولقد تزايدت قيمة الصادرات الزراعية من 9.05 مليون دولار سنة 1980 إلى حوالي 36.00 مليون دولار سنة 2020 بنسبة زيادة تقدر بحوالي 297.79% ، وفيما يخص الواردات الزراعية فقد تزايدت الواردات من حوالي 979.150 مليون دولار سنة 1980 إلى حوالي 3362.30 مليون دولار سنة 2020 بمعدل زيادة يقدر بحوالي 243.39% .

ولقد تم تصميم بعض النماذج الرياضية للموازنة الزراعية فيما يخص تطورات التجارة الخارجية وهو الفرق بين الصادرات والواردات الزراعية خلال فترة الدراسة (1980 – 2020) باستخدام برنامج (SPSS 25) وبرنامج (EViews 10)، باستخدام صيغة معادلة الاتجاه العام الخطي التي تأخذ الصيغة ($\mathbf{Y = a + b\ x_i}$) وأيضا على صيغة معادلة النمو والتي تأخذ الصيغة التالية: $\mathbf{Y = e^{a+bt}}$، ولقد تم الحصول على المعادلة رقم (7) والتي تمثل معادلة الاتجاه العام للعلاقة بين الموازنة الزراعية (**Y**) والزمن (**T**) للفترة (1980- 2020) ومن خلال المعادلة يلاحظ أن معادلة الاتجاه العام للموازنة الزراعية (تمثل الفرق بين الصادرات الزراعية والواردات الزراعية)اتخذ اتجاها تصاعديا مقداره **52.47** مليون دولار سنوياً وهو يمثل العجز في الموازنة الزراعية، حيث كان هناك عجز للميزان التجاري للتجارة الخارجية الزراعية لجميع سنوات الدراسة وكان المتوسط الحسابي للعجز في الميزان الزراعي مقداره **1736.919** وبانحراف معياري يساوي **850.24** ، و كان معامل التحديد في حدود $\mathbf{R^2 = 0.5465}$ بمعنى أن حوالي **54.65**% من التغيرات التي تحدث في الموازنة الزراعية بسبب عامل الزمن(السنوات) والباقي يحدث لأسباب أخرى من خارج النموذج، وكانت المعادلة فيما يخص اختبار (**T. Statistic**) لعامل الزمن معنوي في حدود (6.86) وأيضا معنوي فيما يخص الحد الثابت بمقدار **(3.44)** وبالمجمل كان النموذج معنوي في اختبار (**F. Statistic**) في حدود (47.002) عند مستوي معنوية (**α**= 0.05) وعند حساب معامل الارتباط نجده في حدود 0.7392 وهي علاقة ارتباط طردية أكثر من المتوسط بين الموازنة الزراعية والزمن وعليه نقبل صلاحية النموذج للتقدير.

$$\mathbf{Y = 635.02745122 + 52.4710156794T\ldots\ldots\ (7)}$$

وكانت معادلة النمو للموازنة الزراعية في التجارة الخارجية خلال الفترة (1980 – 2020) تقدر في المعادلة رقم (8)، ومن خلال المعادلة يلاحظ أن نسبة النمو في الميزان التجاري الزراعي تقدر بحوالي 2.6% وبمتوسط متغير مقداره 7.347 مليون دولار وانحراف معياري يقدر بحوالي 0.48، وكان العامل الثابت وعامل الزمن بالنسبة لاختبار (**T. Statistic**) معنويين في حدود 57.88 و 5.43 على التوالي ومعادلة النمو كانت معنوية بمقدار 29.45 لاختبار (**F. Statistic**) عند مستوي معنوية (**α** =0.05)

$$LY = 6.79298260579 + 0.0264208526361T \ldots\ldots (8)$$

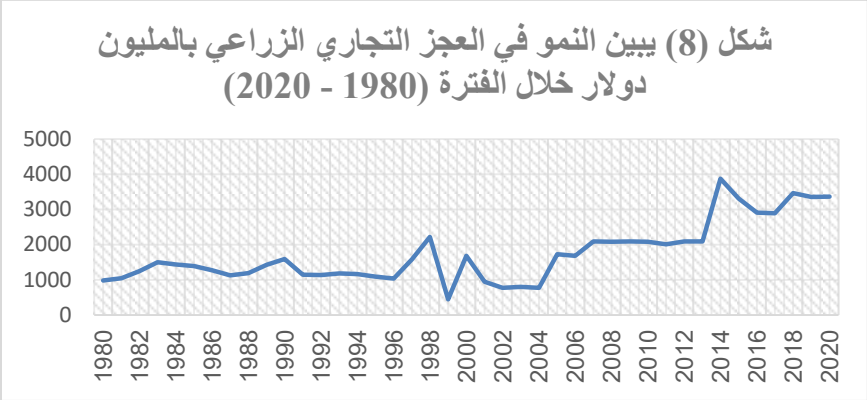

المصدر: من خلال بيانات الجدول (5)

جدول رقم (5) يوضح الصادرات الزراعية والواردات والموازنة فيما بينها خلال الفترة (1980 – 2020)

السنوات	الصادرات بالمليون دولار $	الواردات بالمليون دولار $	الموازنة
1980	9.05	988.20	(979.150-)
1981	10.00	1055.29	(1045.29-)
1982	10.07	1255.40	(1245.33-)
1983	15.00	1517.50	(1502.50-)
1984	98.80	1534.85	(1436.05-)
1985	56.43	1444.71	(1388.28-)
1986	49.00	1345.12	(1296.12-)
1987	68.40	1196.01	(1127.61-)
1988	70.20	1260.75	(1190.55-)
1989	28.40	1449.89	(1421.49-)
1990	30.40	1623.16	(1592.76-)
1991	58.86	1204.44	(1145.58-)
1992	76.68	1213.57	(1136.89-)
1993	48.67	1227.36	(1178.69-)
1994	48.04	1205.28	(1157.24 -)
1995	47.40	1113.21	(1085.81-)
1996	58.38	1029.25	(1030.87 -)
1997	35.28	1618.99	(1583.71 -)
1998	48.57	2296.67	(2218.10-)
1999	57.38	499.3	(441.920-)
2000	298.87	1977.58	(1678.71-)
2001	1.920	947.92	(946.000-)
2002	6.15	779.16	(773.010-)
2003	4.99	779.16	(794.170-)
2004	4.98	776.16	(771.180-)

2005	3.02	1732.29	(1729.27-)
2006	7.20	1684.46	(1677.26-)
2007	7.170	2093.33	(2086.16-)
2008	7.700	2090.33	(2082.63-)
2009	7.19	2093.32	(2086.13-)
2010	8.17	2090.50	(2082.38-)
2011	7.17	2011.55	(2004.38-)
2012	7.17	2093.32	(2086.15-)
2013	7.2	2093.30	(2086.10-)
2014	91.7	3963.7	(3872.00-).
2015	134.3	3444.0	(3309.70-)
2016	87.5	2995.5	(2908.00-)
2017	101.40	2989.1	(2887.70-)
2018	118.80	3582.1	(3463.30-)
2019	36.600	3386.2	(3350.20-)
2020	36.000	3398.3	(3362.30-)

المصدر: حسبت من قبل البحاث بناء على إحصاءات ومصادر أولية للبيانات وأيضا مصادر ثانوية:

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة.
2- مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط، إحصاءات الواردات الزراعية، سنوات متعددة.
3- وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، اعداد متفرقة.
4- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الاحصائي. سنوات متفرقة.
5- قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

4- التوصيات

يمكن تلخيص التوصيات لهذه الدراسة في النقاط التالية:

1. ***إعادة تقييم السياسات الزراعية*** **:**ينبغي مراجعة وتحديث السياسات الزراعية بشكل دوري لضمان توافقها مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، مع التركيز على تبني استراتيجيات طويلة المدى تتماشى مع احتياجات القطاع الزراعي.
2. ***تحفيز الاستثمار الزراعي*** **:**من الضروري تقديم حوافز للمستثمرين في القطاع الزراعي، سواء من خلال الدعم المالي أو تقديم تسهيلات تمويلية للمزارعين، لتشجيعهم على استثمار مدخراتهم وزيادة إنتاجهم.
3. ***تطوير البنية التحتية الزراعية*** **:**يجب تحسين البنية التحتية للقطاع الزراعي من خلال توفير أنظمة ري حديثة، وتطوير شبكات الطرق والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى تحديث تقنيات الإنتاج الزراعي.
4. ***تحقيق التكامل بين القطاعات الزراعية*** **:**يجب العمل على تحقيق التكامل بين مختلف قطاعات الزراعة (مثل الحبوب، الخضر، البقوليات، والفواكه) لتسريع نمو الإنتاج وزيادة تنوع المحاصيل الزراعية التي يمكن الاعتماد عليها محليًا.
5. ***تعزيز التدريب والتعليم الزراعي*** **:**يجب الاستثمار في برامج تدريبية للمزارعين على أحدث تقنيات الزراعة وأساليب الإنتاج المستدام، وذلك لضمان تحسين الإنتاجية وجودة المحاصيل.
6. ***تشجيع البحوث الزراعية*** **:**دعم البحث العلمي الزراعي لتطوير تقنيات جديدة قادرة على زيادة الإنتاجية وتقليل الفاقد الزراعي، بالإضافة إلى البحث في محاصيل ذات قدرة أكبر على مقاومة الظروف البيئية الصعبة.
7. ***تثبيت أسعار المنتجات الزراعية*** **:**العمل على وضع آليات لضبط الأسعار الزراعية في السوق من خلال تحسين العرض المحلي وزيادة الإنتاج المحلي، ما يسهم في تقليل الفجوة الغذائية وضمان استقرار الأسعار.

8. ***تحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص*** **:**تشجيع التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتطوير المشاريع الزراعية التي يمكن أن تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة القدرة التصديرية.
9. ***تعزيز الأمن الغذائي*** **:**يجب العمل على تعزيز السياسات الزراعية التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة إنتاج المحاصيل الأساسية وتقليل الاعتماد على الواردات الزراعية.

10.مراقبة الأداء الزراعي **:**من الضروري وضع آليات لقياس ومتابعة أداء السياسات الزراعية بشكل مستمر لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتحقيق التقدم المطلوب في القطاع الزراعي.

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،1999، الدورة التدريبية القومية في مجال تحليل السياسات الزراعية (الأردن)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان.
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2000، الدورة التدريبية القومية في مجال تحليل السياسات الزراعية (الجمهورية التونسية)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. اعداد متفرقة. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. الخرطوم -السودان.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. اعداد متفرقة. تقارير أوضاع الامن الغذائي. الخرطوم -السودان.
5. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق. اعداد متفرقة. الكتاب الاحصائي. طرابلس – ليبيا.
6. امانة اللجنة الشعبية العامة للتخيط ،2007، التقرير الختامي للحسابات القومية، طرابلس - ليبيا.
7. الأزرق، ع،2015، السياسات السعرية وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي في ليبيا (دراسة حالة القمح والزيتون)، رسالة ماجستير، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
8. الأزرق، ع،2019، عجز السياسات الزراعية الليبية عن تحقيق الامن الغذائي (دراسة تحليله عن ليبيا في الفترة من 1990 – 2015)، ندوة الامن الغذائي (3) الواقع والتحديات، كلية الزراعة بجامعة طرابلس خلال الفترة 14-2019/10/16، طرابلس، ليبيا.
9. صيام، ج، واخرون،2009، الدراسة القومية الشاملة حول توثيق السياسات الزراعية العربية خلال العقد الأول من الالفية الثالثة. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الخرطوم - السودان.
10. حسن، خ،2006، السياسات الزراعية في الدول العربية: كتاب السياسات العامة، بيروت، دار المنهل اللبناني.
11. وزارة التخطيط، اعداد متفرقة، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، طرابلس - ليبيا.
12. مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط، اعداد متفرقة إحصاءات الواردات الزراعية، طرابلس – ليبيا.
13. جحيدر، م، الأزرق، ع،2021، دراسة اقتصادية حول تطور القروض الزراعية وتأثيرها على الإنتاج الزراعي في ليبيا خلال الفترة (1990 – 2010)، مجلة روافد المعرفة، العدد الثامن، كلية العلوم – جامعة الزيتونة.
14. قاعدة بيانات مجاميع الحسابات القومية الرئيسة للأمم المتحدة.
15. قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.
16. الجبوري،ر،2012، السياسات الزراعية وأثرها في الامن الغذائي في بعض البلدان العربية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان.